

## المنهج التفسيري للشيخ محمد باقر البالكلي في حاشيته على تفسير البيضاوي (المباحث اللغوية والنحوية والبلاغية في سورة البقرة أمودجاً)

هادي رضوان\*

أستاذ مشارك في قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة كردستان

تاريخ استلام البحث: ١٣٩٨/٠٣/٠٣ تاريخ قبول البحث: ١٣٩٨/٠٨/٢٠

### الملخص

يعدُّ الشيخ محمد باقر البالكلي من أبرز العلماء الأعلام في القرن الرابع عشر للهجرة بكردستان. وقد كتب العلامة كثيراً من الرسائل والشروح والحواشي في مختلف العلوم والمعارف الإسلامية، ومن أهم هذه المؤلفات القيمة حاشيته المشهورة على تفسير القاضي ناصر الدين البيضاوي، فإنه أودع فيها كثيراً من الدقائق واللطائف والمباحث النفيسة المتعلقة بعلم التفسير. تتناول هذه الدراسة منهج البالكلي في تفسير القرآن الكريم من خلال تفسير سورة البقرة في هذه الحاشية، فالباحث يشير إلى المصادر التي اعتمدها الشيخ في حاشيته كما يبحث عن منهجه في التفسير ويبيِّن موقفه من العلوم اللغوية والنحوية والبلاغية. والبالكلي في هذه الحاشية يشرح الخلاف الموجود في تفسير الآيات في كثير من الأحيان ويفصّل القضايا المحتاجة إلى التفصيل ويشرح قول البيضاوي شرحاً وافياً رافعاً لغموض العبارات كما إنّه يوافق آراء المفسرين - ومنهم البيضاوي - تارة ويخالفها أخرى ولكنه مستقلُّ برأيه ويسلك في تفسيره مسلكاً علمياً استدلالياً حتى يصل إلى القول بالصائب ويصرِّح بأنه لا يباي هل يوافق قوله قول الآخرين أم لا؟ وما يلفت النظر أن البالكلي في هذه الحاشية مفسِّراً أكثر منه شارحاً ومحيثياً خلافاً لما نراه في كثير من الشروح والحواشي ممّا هو دأب العلماء المتأخرين. ويفترض أن البالكلي أتى في حاشيته بآراء جديدة نحويّة وبلاغية لا توجد في تفاسير القدماء، وهذا البحث يصدّد الإجابة عن هذا السؤال: ما هي أهمُّ هذه الآراء الجديدة في حاشية البالكلي في تفسير سورة البقرة؟ وتستخدم الدراسة المنهج الوصفي - التحليلي وتأتي بأهمِّ ما وصل إليه البالكلي في تفسير سورة البقرة من أن منهجه استدلالى وأنه يتكلّف في بعض الأحيان ويزيد وجوهاً على تفسير البيضاوي وأنه لم يراجع ما أخذ منه البيضاوي أحياناً فيقع في نوع من الإشكال يريد الخروج منه.

الكلمات الرئيسية: البالكلي؛ تفسير البيضاوي؛ سورة البقرة؛ النحو؛ البلاغة.

## ١. المقدمة

لا يخفى أنّ تفسير الإمام قاضي القضاة ناصر الدين أبي الخير عبدالله بن عمر بن محمد بن البيضاوي الشافعيّ المسمّى بأنوار التنزيل وأسرار التأويل مع توسُّط حجه يغني الدارسين والباحثين في العلوم الإسلاميّة - ومنها علم التفسير - عن كثير من التفاسير المطوّلة؛ فقد اختصر البيضاويّ فيه الكشّاف للزّخشيّ وأتى بكل ما فيه من القضايا اللّغوية والدّقائِق البلاغية ووجوه القراءات المختلفة كما اختصر فيه التّفسير الكبير للفخر الرازيّ المسمّى بمفاتيح الغيب وأتى بأهمّ ما فيه من الآراء الكلاميّة والحكميّة والمباحث العقليّة والجدلية الشّائعة بين المذاهب الإسلاميّة واستمدّ أيضاً من تفسير الرّاعب الأصفهانيّ وزاد على ذلك كلبه ملاحظات بارعةً ولطائف رائعةً واستنباطاتٍ دقيقةً (ينظر: الذهبي، ج ١: ١٩٦)؛ كما استمدّ من مصادر أخرى تفسيريةً وحديثيةً ولغويةً وبلاغيةً. وبنى البيضاويّ عمله في هذا التفسير على الإيجاز والاختصار - كما هو دأب كثير من المؤلّفين والمصنّفين في عصره - فصار تفسيره في مواضع كثيرةً صعباً مغلقاً محتاجاً إلى الكشف والبيان والشّرح والإيضاح ولذلك أقبل عليه كثيرٌ من العلماء الأفاضل والفحول الأذكياء بالشّرح والتّحشية والتّعليقة خدمةً للقرآن الكريم وتفسيره وهي كثيرةٌ جداً وصل بها صاحب الطُّنون إلى نحو خمسين منها ما يقع في مجلّدات ومنها دون ذلك (ينظر: حاجي خليفة، لا تا، ج ١: ١٨٦-١٩٤).

ومن أهمّ هذه الشُّروح والحواشي، حاشية مُحمّد باقر البالكبيّ المشهور بالمدّرس الكرديّ والتي تدلّ على مكانة صاحبها في تفسير القرآن الكريم. إنّ البالكبيّ في هذه الحاشية يشير إلى اختلاف العلماء في تفسير الآيات أولاً، ثم يبدو برأيه وما يراه صحيحاً وهو في الإتيان بما يرحّحه ونفي آراء الآخرين يتخذ موضعاً حاسماً من دون أن يجامل القدماء، فالوقوف في جانب الحقّ عنده هو الطّريق المرضيّ في تفسير كلام الله تعالى. هذا إلى جانب شرح ما استغلق من الكلام في عبارة البيضاويّ وبيان الاحتمالات المختلفة فيها. ويكثر البالكبي من ذكر الدّقائِق الفلسفيّة والكلاميّة والبلاغيّة والنحويّة في تفسير الآيات وكان هذا باعثاً لغموض العبارات بحيث يحتاج كثيرٌ من حواشيه إلى الشّرح والبيان. وكثيراً ما يكتفي البالكبيّ بذكر أصحاب الآراء والمؤلّفين دون أن يذكر مؤلّفاتهم وفي بعض الأحيان يذكر الكتاب ومؤلّفه أو يقتصر على ذكر الكتاب لشهرته.

إنّ البالكبيّ يخالف البيضاويّ في مواضع عديدة من التّفسير وييدي بما يراه حقّاً أو أقرب إلى التّحقيق كما إنّه يتوقّف في المراد من عبارات القاضي أحياناً أو يأتي بتأويلات تبدو أنّها بعيدة لا

تناسب أسلوب البيضاوي في التفسير.

والباحث يرى أن البحث عن جهود العلماء الأفاضل في مختلف المجالات العلمية والأدبية أمرٌ ضروريٌّ في سبيل تنمية ما وصل إلينا من التراث الإسلاميِّ القيم. ومن هؤلاء العلماء، البالكلي وهو الذي بذل جهوداً قيّمة في إثراء مكتبة العلوم الإسلامية وتأليفاته شاهدة على ذلك؛ منها حاشيته على تفسير البيضاوي، فما أتى به في حاشيته من النقد والتحقيق والتحرير والرّد والتعديل شاهدٌ على أنّ للكلام المعجز في كلّ جيل رجالاً خالصاء يكشفون عن وجوه معانيه أستاذاً. وبالنسبة إلى خلفيّة هذا العمل، فبعد البحث في المكتبات العلمية والمجلات المحكّمة، لم نجد ما يتعلّق بالموضوع بنحو من الأنحاء إلا مقالاً عنوانه: دراسة ونقد للاستعارة المكنية عند البالكلي (رضوان، ١٣٩٦: صص ١٧٣-١٨٩).

الباحث في هذه المقالة يلقي الضوء على أهمّ آراء البالكلي التفسيرية في المباحث اللغوية والتحوية والبلاغية في سورة البقرة ويحاول أن يجيب من خلال هذه الدّراسة عن الأسئلة الآتية:

- (١) ما هي المواضع التي خالف فيها البالكلي البيضاوي في تفسير هذه السّورة؟
- (٢) ما هي المواضع التي زاد عليها البالكلي وجوهاً لم يذكرها البيضاوي في التفسير؟ وما هي أهميّة هذه الوجوه العلمية قياساً مع ما ذكره البيضاوي؟
- (٣) ما هي أهمّ الجوانب اللغوية والتحوية والبلاغية المذكورة في تفسير هذه السّورة من حاشية البالكلي؟

### نبذة عن حياة البالكلي وآثاره

هو الحاجّ الملا باقر ابن الشّيخ حسين (المدرس، ١٩٨٣: ١٢٥) وُلد في قرية نزاز التابعة لقضاء سنندج لمحافظة كردستان الإيرانية سنة ١٣١٦ قمرية كما نقله البالكلي من والده الشّيخ حسين. بدأ بالدّراسة الابتدائية، فحتم القرآن الكريم وقرأ الكتب الاعتقادية والقصصية المعتادة، ثم اشتغل بالعلوم العربية صرفها ونحوها وغيرها وتحوّل في المدارس الموجودة عندهم إلى أن جاءت سنة ١٣٣٨ فتتلمذ على الملا أسعد المدرس في قرية (بُورى در) في ناحية (زاوه رود) وقرأ الشّمسية في المنطق عنده واشتهر بين الطلاب بأنّه ذكي فطن خطّاط أديب وفي الواقع كان كذلك... وبعد أشهر انتقل إلى مدرسة الملا عبد الله الدشي بسنندج ابن الملا محمود الدشي، فبقي عنده مدة قليلة... ثم رجع إلى قرية (چور) التابعة لقضاء (مريوان) وأقام عند السّادة الجوريين أولاد العلامّة (السيد حسن الجوري) المشهور كمدريّس لمدرستهم.... وبقي في (چور) إلى سنة ١٣٤١ هجرية فانتقل إلى (بالك) من قرى (مريوان)

فتوسّع المجال لتدريسه وإفادة العلوم (المدرس، ١٩٨٣: ١٢٦-١٢٧). كان متبحراً وله مؤلفات وحواشٍ كثيرة في العلوم المختلفة من أهمها كتاب الدرر الجلالية وشرحه الألفاظ الإلهية في علم الكلام وكتاب تحرير المقاصد في الحكمة والكلام وشرح قصيدة البردة والتعليقات على تفسير البيضاوي والرسالة البيانية ورسالة في علم الوضع ورسالة في العروض وغيرها كثير. وله ديوان شعر أكثره منظومات تعليمية وكان يتخلّص به (غريق). توفي - رحمه الله - أوائل الشتاء في سنة ١٣٩٢ (روحاني، ١٣٩٠، ج ٢: ص ٤٢٩؛ البالكي، ١٣٧٧: ٢٠-٢٤؛ فرج، د. ت: ٥٢-٦٥).

### ١-المباحث اللغوية والنحوية

نذكر في هذا المجال أهمّ المباحث اللغوية والنحوية في حاشية البالكي على تفسير سورة البقرة حسب ترتيب الآيات وإن كانت المباحث اللغوية قليلة جداً في هذه السورة بالنسبة إلى المباحث النحوية؛ ولكنّ التناسب الوثيق بين المبحثين خصوصاً في ما نحن فيه يقتضي ذكر هذا القليل تحت عنوان واحد.

#### ١-١-البقرة/ ٣٥: ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾

إنّ صحّة العطف على الضمير المستكنّ محل خلاف عند النحاة، فطائفة منهم تجوّزه وأخرى تقول: لا إلّا أن يوكّد الضمير المستكنّ بضمير منفصل (ينظر: الجرجاني، ١٩٥٢، ج ٢: ص ٩٥٨؛ ابن جني، ١٩٥٢، ج ٣: ص ٣٠؛ سيويه، ١٩٨٨، ج ٢: ص ٣٧٨؛ ابن الأنباري، ٢٠٠٢، ج ٢: ص ٤٧٥؛ ابن مالك، ١٩٩٠، ج ٣: ص ٣٧٤؛ ابن عصفور، ١٩٩٨، ج ١: ص ١٩٩-٢٠٠). فصّل أبو حيان في تفسيره هذه القضية وقال: «أنت توكيدٌ للضمير المستكنّ حسنّ العطف عليه تأكيدُهُ بأنّ ولا يجوز عند البصريين العطف عليه دون تأكيدٍ أو فصلٍ يقوم مقام التأكيد أو فصلٍ بـ"لا" بين حرف العطف والمعطوف وما سوى ذلك ضرورة وشاذّ وقد روي: قم وزيد؛ وأجاز الكوفيون العطف على ذلك الضمير من غير توكيد ولا فصل وتظافت نصوص النحويين والمعريين على ما ذكرناه من أنّ (زوجك) معطوف على الضمير المستكنّ في (اسكن) ويكون إذ ذاك من عطف المفردات وزعم بعض النّاس أنّه لا يجوز إلّا أن يكون من عطف الجمل، التقدير: (ولتكن زوجك).» (أبو حيان، ١٩٩٣، ج ١: ص ٣٠٧؛ ينظر أيضاً: الطبرسي، ١٩٨٨، ج ١: ص ١٩٣) وأتبع البيضاوي البصريين في هذه المسألة وقال: «(أنت) تأكيد أكّد به المستكنّ ليصحّ العطف عليه.» (البيضاوي، ١٩٩٨، ج ١: ص ٧٢) فقوله: ليصحّ العطف عليه دال على أنّه اتّخذ مذهب البصريين. ثم أجاب البيضاوي على سؤال مقدر كأنّه قال: لماذا لم يخاطبهما - أي آدم وزوجه - أولاً ولم يقل:

(اسكننا)؟ يقول البيضاوي: «وإنما لم يخاطبهما أولاً تنبيهاً على أنه المقصود بالحكم والمعطوف عليه تبعاً له. « (نفسه المصدر)

وشرح البالكلي هذا السؤال المقدّر وجواب البيضاوي عنه بقوله: «ظاهر هذا أن الفاعل ضمير مستتر و (أنت) تأكيد له و (زوجك) عطفت عليه مع أنه غائب لا يصحُّ كونه فاعلاً ل (أسكن) واعتذر بأنه ليس مخاطباً والمخاطب آدم فقط. « (البالكلي، ١٣٩٤: ٢٠) فقوله: واعتذر، إشارة إلى ما مرّ من قول البيضاوي من أن المعطوف هو المقصود بالحكم والمعطوف عليه تبعاً؛ ولا يرتضي البالكلي هذا الجواب مستدلاً بأن نفس الآية فيها ما يكذّبه وهو قوله تعالى: ﴿وَكُلًّا مِنْهَا رَعَدًا﴾ وكذلك قوله تعالى: ﴿أَذْهَبَ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا﴾، فالفاعلان: (كُلًّا) و (فَاتِلَا) يدلان على أن المعطوف والمعطوف عليه هما المقصودان بالحكم ولذلك خاطبهما في الموضوعين؛ قال البالكلي: «أقول يكذّب هذا عطفت قوله (وَكُلًّا) وكذا العطف في قوله: (اذْهَبَ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا). « (نفسه المصدر) ثم يبيد البالكلي برأيه ويقول: «والظاهر عندي أن المتعاطفين مفضّل وقع موقع الفاعل المجمل بعد حذفه أي تركه رأساً لإفادة المفضّل مُفاده بالأولى والتقدير: اسكننا أي أنت وزوجك. وقس على هذا أمثاله إلا أن فيه تغليب المخاطب على غيره. « (نفسه المصدر) فعنده مجموع المتعاطفين أي: (أنت وزوجك) أقيم مقام الفاعل المجمل وهو الضمير في قوله (اسكننا) والمذكور في الآية (اسكن) وهذا يدلُّ على حذف الفاعل المجمل رأساً كما قال البالكلي. وبما أن المتعاطفين ليسا من نوع واحد، بل المعطوف مخاطبٌ والمعطوف عليه غائبٌ و (اسكن) لا يناسب الغائب، أجاب البالكلي عن هذا الإشكال وقال: إنَّ فيه تغليب المخاطب على غيره. والظاهر أن كلام البيضاوي صحيح بل ودقيق أيضاً؛ لأنه قيّد عدم المخاطبة بـ"أولاً" وقال: «وإنما لم يخاطبهما أولاً. « (البيضاوي، ١٩٩٨، ج ١: ٧٢) أي في الخطاب الأول لا الثاني ولا الثالث، لأنَّ المقصود بالحكم في هذا الخطاب والحكم في هذا الخطاب السكّني وهو المقصود بالسكّني أولاً وبالذات ثمَّ زوجه ثانياً وبالتبع، فلا يكذّبه حكم الأكل في قوله: (وَكُلًّا) ولا حكم عدم القرب في قوله: (ولا تقربا)؛ لأنَّهما المقصودان بالحكم في هذين الموضوعين. وكأنَّ البيضاوي أحسَّ بهذا الإشكال فأجاب عنه قبل إيراد قوله: "أولاً"، فالأخذ بقول البيضاوي يغنينا عن هذه التكاليف الموجودة في قول البالكلي.

## ١-٢- البقرة/ ٦١: ﴿قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾

في هذه الآية الكريمة يخاطب الله -جلّ وعلا- بني إسرائيل ويطلب منهم أن يذكروا حين قالوا لنبيهم موسى وهم في الصحراء يأكلون من المنّ والسّلوى: نحن لا نصبر على نوع واحدٍ من الطعام؛ فسألوه أن يدعو لهم ربه ليخرج لهم ممّا تنبت الأرض وأن يرزقهم غير ذلك الطّعام الذي سئموا منه وهو المنّ والسّلوى؛ فقال الله -تبارك وتعالى- في مقام تعداد النّعم أو قال لهم نبيهم موسى منكراً عليهم: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾؛ فالذي هو أدنى -كما جاء في تفسير البيضاوي- ما سأله بنو إسرائيل نبيهم من البقل والقثاء والفوم والعدس والبصل؛ لأنّه «أقرب منزلة وأدون قدرأ، وأصل الدنوّ القرب في المكان فاستعير للحسنة. « (البيضاوي، ١٩٩٨، ج: ١، ٨٤) والذي هو خير «يريد به المنّ والسّلوى فإنّه خير في اللذة والنفع وعدم الحاجة إلى السعي. « (نفسه المصدر) والاستبدال في الآية بمعنى الاعتياض وإن قرأ بعضهم (أَتَبَدَّلُونَ) (ينظر: أبو حيان، ١٩٩٣، ج: ١، ٣٩٥) وإذا كانت الباء في (بالذي هو خير) للبدلية فهي داخلة على المبدل منه الذي هو المنّ والسّلوى؛ يقول ابن عاشور: «وجميع أفعال مادّة البدل تدلّ على جعل شيء مكان شيء آخر من الدّوات أو الصّفات أو على تعويض شيء بشيء آخر من الدّوات أو الصّفات... وإذا تعدّت إلى مفعول واحد وتعدّت إلى آخر بالباء وهو الأكثر فالمنصوب هو المأخوذ والمجرور هو المبدول. « (ابن عاشور، ١٩٨٤، ج: ١، ٥٢٣؛ ينظر أيضاً: الراغب الأصفهاني، ١٤٣٧: ١١١-١١٢؛ الفراهيدي، ١٤١٤، ج: ١، ١٤٢؛ الفيروز آبادي، ٢٠١٠: ١٠٣٧؛ ابن منظور، ٢٠٠٠، ج: ٢، ٣٨-٣٩).

أمّا البالكي فقد خالف جمهور اللّغويين وأجاز أن تكون الباء داخلة على المبدل لا المبدل منه، يقول: «لا يبعد أن يراد به -أي بالذي هو أدنى- المنّ و السّلوى؛ فإنّه أدون بحسب زعم اليهود أو لكرهية طبعهم لهما وب (الذي هو خير) البقل وما معه لأنّه كان خيراً بزعمهم ولذا طلبوه والمعنى: أنّ هذا الخير إنّما يكون في مصر وقد ضربت عليكم سوء أعمالكم، فالآية تهديد وتنديم. « (البالكي، ١٣٩٤: ٢١) فكما قلنا إنّ الباء على هذا التفسير داخلة على البدل المزال والمفعول الصريح هو المبدل منه المأخوذ فالآية جارية على وهم اليهود، لأنّهم كانوا يزعمون أن المنّ والسّلوى هما الأدنى ولهذا سألوا ما هو خيرٌ منهما -في زعمهم أيضاً- وهو البقل وما معه. وأظنّ أنّ هذا التفسير ممّا لم يُشر إليه في التّفسير المشهورة التي بين أيدينا وأنّه مخالف لما صرّح به في المصادر اللّغوية المعتمدة.

ثم يرجع البالكي إلى التّفسير المشهور الذي أتى به البيضاوي ويشرح معنى الاستبدال وهو مشتق

من البديل والبديل أو الإبدال يستلزم تركاً وأخذاً أو زوالاً وإتياناً جاء في لسان العرب: استبدل الشيء وتبدله به إذا أخذه مكانه... والأصل في الإبدال جعل الشيء مكان شيء آخر (ابن منظور، ٢٠٠٠، ج ٢: ٣٨) ولازم هذا المعنى ترك شيء والأخذ بشيء آخر أو زوال شيء والإتيان بشيء آخر وإن لم يصرح به في المعاجم، فأشار البالكلي إلى هذا المعنى الاستلزامي؛ واليهود لم يسألوا زوال المن والسلوى كما يدل عليه ظاهر الآية وإنما سألوا الإتيان بما تُثبت الأرض؛ فكيف قال: (أتستبدلون)؟ أجاب البالكلي على هذا السؤال بقوله: «اليهود وإن سألوا الإتيان بمثل ما تخرج الأرض لا زوال المن والسلوى، لكن سؤالهم هذا مستلزم لزاولهما إذ هما إنما أعطوهما للضرورة وعدم وجود الأقوات وغيرها في التيه، فإذا وجدت زالاً لانتفاء السبب للوجود أعني الضرورة، فكأنهم طلبوا زاولهما وإبدالهما بغيرهما؛ فالعنى: هل تطلبون زوال ما هو خيرٌ وإتياناً في بدلتهما بمثل الخنطة؟! فالباء داخله على المتروك والمفعول الصريح مأخوذ، فلا يشكل أنهم إنما طلبوا إخراج ما ذكر لا فوات المن والسلوى؛ فحق العبارة: أطلبون الأدنى مع أن عندكم الخير.» (نفسه المصدر) نعم إنهم لم يسألوا زوال المن والسلوى ولكن سؤالهم الإتيان بما تُثبت الأرض يستلزم زوال المن والسلوى؛ لأن سبب وجودهما هو ضرورة كونهم في التيه، فإذا زال السبب زال المسبب وبهذا ينحل الإشكال؛ والإستبدال مستعمل في معناه الحقيقي الذي هو الإتيان بشيء مكان شيء آخر.

وأجاب البالكلي عن نفس السؤال بطريق آخر وهو أن سؤال الاستبدال صادق بطلب رفع المن والسلوى بالكليّة أو انضمام ما ذكر إليهما والكل استبدال؛ أما الأول فظاهر وأما الثاني فلمألهم من أكل المن والسلوى إذا أعطوا هذه فيما لا يتناولونها أو يأكلونها مع غيرها وكل من الإزالة من أصلهما وعدم أكلهما وأكل غيرها معهما استبدال (البالكلي، ١٣٩٤: ٢٢). نقل البالكلي هذا الجواب من خاتمة الفتاوى لابن حجر الهيتمي (١٣٠٧: ١٧٧-١٧٨) ويرجح البالكلي التقدير الأول وهو سؤال إزالة المن والسلوى بالكليّة ويُعد الاحتمالين المذكورين في كلام ابن حجر يعني عدم تناولهما مع أنهما موجودان أو تناولهما مع غيرها؛ يقول البالكلي لتقوية مدعاه: «إنهم بعد ما دخلوا مصر انقطع المن والسلوى إلا نادراً.» (البالكلي، ١٣٩٤، ٢٢) واختياره أقرب إلى الصواب لأن المعنى الحقيقي للاستبدال هو ما أشرنا إليه من الإتيان بشيء مكان شيء آخر والمعنيان الأخيران إن صح إطلاق لفظ الاستبدال عليهما فعلى سبيل المجاز اللغوي وهو من قبيل الاستعارة، إذ شبه عدم الأكل والأكل المقارن مع أكل آخر بالإزالة رأساً بجامع عدم النفع أو

عدم الاعتداد بالمنفعة والمتبادر إلى الأذهان في بادئ النظر هو الحقيقة لا المجاز.

### ١-٣-البقرة/ ١٣٠: ﴿إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾

رَجَّحَ البيضاويُّ أن يكون (سفه) بالكسر متعدياً بمعنى الاستمهان والإذلال و (نفس) مفعولاً به، نقل هذا عن المبرد وتعلب ثم أتى بوجه مرجوح وهو أن يكون (سفه) لازماً وعلى هذا نُصِبَ (نفسه) على التمييز؛ يقول: «قال المبرد وتعلب سفه بالكسر متعدٍ وبالضَّم لازم ويشهد له ما جاء في الحديث: (الكبر أن تسفه الحق وتغمص الناس). وقيل أصله سفه نفسه على الرِّفْع فنصب على التَّمْيِيز نحو غبن رأيه وألم رأسه. « (البيضاوي، ١٩٩٣، ج ١: ١٠٦) قال محي الدين شيخ زاده في حاشيته: «ولما كان الأصل في التَّمْيِيز أن يكون نكرة وكان تعريفه نادراً أورد له نظائر من الشعر وأقوال العرب لاستئناس النفوس به... قولهم: سفه نفسه وغبن رأيه وبطر عيشه وألم بطنه ورشد أمره كان الأصلُ سفهت نفسُ زيدٍ، فلما حوّل الفعل إلى الرِّجْلِ انتصب ما بعده بوقوعه تمييزاً لأنه صار في معنى سَفِهَ نفسه بالتشديد. هذا [أي التشبيه بغبن رأيه وبطر عيشه]، قولُ البصريين و الكشّاف... وقال الفراء لما حوّل الفعل من النفس إلى صاحبها خرج ما بعده مفسراً ليدلّ على أن السّفه فيه وكان حقه أن يكون سَفِهَ زيدٌ نفساً؛ لأن المفسّر لا يكون إلا نكرة لكن ترك على إضافته ونصب كنصب النكرة تشبيهاً له بما... ففي هذه الأمثلة جاء التمييز معرفاً بالإضافة على الشذوذ. « (شيخ زاده، ١٩٩٩، ج ٢: ٣٠٨-٣٠٩؛ أيضاً ينظر: الطوسي، لا تا، ج ١: ٤٦٩؛ الزمخشري، ٢٠٠٩: ٩٧).

أمّا البالكيُّ فقد خرج من الإشكال بتوجيه آخر وهو كون التمييز مقدماً على الإضافة وهذا ممّا لا يوجد في المصادر التّحوية؛ قال: «ولعلّه يجعل (نفسه) نظيرَ (علامة الرِّجْلِ لحيته) في كون التمييز مقدماً على الإضافة، أي: سفه نفساً وذلك النَّفسُ نفسه، ليدلّ على أن سفاهته لا تضُرُّ غيرَ نفسه كما في ﴿لَا تَزُرُّ وَازِرَةً وَزَرَ أُخْرَى﴾ (الأنعام: ١٦٤). فلا يتَّجِه عليه أن هذه الإضافة معنويّة إلى المعرفة وشرط التَّمْيِيز التَّكَارُثُ. « (البالكي، ١٣٩٤: ٢٤) ولبيان صحّة هذا التّوجيه أتى البالكيُّ بنظير آخر من غير باب التَّمْيِيز وقال: إنّ التَّسْبِة في جملة (علامة الرِّجْلِ لحيته) مقدّمة على الإضافة بمعنى أن كون اللّحية علامة للرجل مقدّم على كونها مضافة إلى ضميره، فاللّحية بصرف النظر عن كونها للرجل ومضافةً إليه علامة الرجولية! وهكذا في هذه الآية التَّمْيِيز مقدّم على الإضافة. و (النفس) حين كونه تمييزاً ليس بمعرفة، بل هو نكرة ثم أُضيف إلى الضمير. ثم

أشار البالكلي إلى علّة إضافة التّمييز إلى الضمير وذلك ليدلّ على أن سفاهته لا تضُرُّ غير نفسه كما هو مبين في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾. على أنّ نهاية نفس الآية أيضاً تناسب هذا التحليل: ﴿وَلَقَدْ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾ (البقرة: ١٣٠).

وفي النّهاية ذكر البالكلي وجهاً آخر وقال: «على أنّه يمكن كون الإضافة للجنس» (نفسه المصدر) بمعنى أنّ المراد من النفس في (نفسه المصدر) جنس النفس وماهيتها والكلمة بهذا المعنى تتكرر وتصدق على كثيرين وإن أضيفت إلى الضمير، فلا يتعرّف المضاف ويبقى التمييز نكرة لأنّه حينئذٍ في معنى الجمع.

#### ١-٤-١٣٦: ﴿لَا نَفَرَقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ﴾

من المعلوم أنّ لفظ (أحد) لا تعدّد فيه و (بين) لا يضاف إلّا إلى المتعدّد؛ فكيف أضيف (بين) إلى (أحد) في هذه الآية؟ كأنّ البيضاوي أجاب عن هذا السؤال المقدّر وقال: «وأحدٌ لوقوعه في سياق النفي عامٌّ فساغ أن يضاف إليه بين». «(البيضاوي، ١٩٩٣، ج ١: ١٠٨ أيضاً ينظر: الطبرسي، ١٤٢٣، ج ١: ١٥٥) قال البالكلي موضحاً قول البيضاوي: «فيكون (منهم) بياناً ل (أحد) فكأنّه قال بينهم» (البالكلي، ١٣٩٤: ٢٤) وأضاف البالكلي إلى هذا وجهين آخرين بقوله: «أو هذا مبني على حذف العاطف والمعطوف؛ أي: بين أحدٍ منهم وبين غيره، أو قوله (بين) مفعول مطلق منزل على غير لفظه وضمير (منهم) راجع إلى الكفرة. «(نفسه المصدر).

فعلى الوجه الأوّل الكلام مبني على حذف حرف العطف والمعطوف وذكر المعطوف عليه فقط وهذا الوجه موافق لما نقله شيخ زاده عن المحقق التفتازاني؛ فإنّه يقول: «ليس كونه في معنى الجماعة من جهة كونه نكرة على ما سبق إلى كثير من الأذهان، ألا يرى أنّه لا يستقيم أن يقال: لا نفرّق بين رسولٍ من الرُّسل إلّا بتقدير المعطوف أي بين رسولٍ ورسول؛ يعني أنّ (أحداً) لو وقع في سياق النفي وإن كان يعمُّ أفراد مدلوله من الأحاد ويتناول كلّ واحد منها على البديل إلّا أنّ هذا العموم هو العموم بالنسبة إلى الكلّ الإفرادي والاستقلال حتى إذا قلت: ما جاءني من أحد فقد نفيت المجيء عن كلّ واحد على الانفراد والاستقلال. والعموم بهذا الوجه لا يكفي في صحة إضافة (بين) إليه، بل لابد في صحة الإضافة من كونه بمعنى الجماعة وعمومه بالنسبة إلى الكلّ المجموعي...» (شيخ زاده، ١٩٩٩، ج ٢: ٣٣١-٣٣٢) فشيخ زاده هنا فرّق بين الكلّ الإفرادي والكلّ المجموعي، فإفادة (ما جاءني من

أحد) العموم هي بطريق الكلّ الإفرادي، أي: ما جاءني أيُّ فردٍ من أفراد هذا العموم، لا بطريق الكلّ المجموعي، فليست العبارة بمعنى ما جاءني مجموعهم، فلا يصحُّ إضافة (بين) إلى (أحد) بالمعنى الأول إلا مع التقدير؛ ولذلك نحتاج في أمثال هذه العبارات إلى تقدير المعطوف والعاطف كما ذكره البالكلي في الوجه الثاني ليكون لإضافة (بين) وجهٌ.

أما (بين) في الوجه الثالث فمفعول مطلق من غير لفظ الفعل وهو بمعنى (تفريق) وعلى هذا التفسير فالضمير في (منهم) راجع إلى الكفرة؛ أي: لا نفرّق تفريقاً أحدٍ من الكفرة وهذا الوجه موافق لقوله تعالى في الآية التالية: ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ﴾ (البقرة/١٣٧). إنّها تشير إلى تفريق الكفرة، فإنّ الآية من باب التعجيز والتبكيث والكفرة لا يؤمنون بما آمن به المسلمون وإن أعرضوا عن الإيمان فإنّهم في شقاق الحقِّ والمنأوة والمخالفة فإنّ كل واحد من المخالفين في شقٍّ غير شقِّ الآخر (ينظر: البيضاوي، ١٩٩٣، ج ١: ١٠٩) وعجيب كيف أرجع البالكلي الضمير في (منهم) إلى الكفرة ونحن نقرأ قوله تعالى: ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ﴾ (البقرة/٢٨٥). فالأرجح هو الوجه الثاني ثم الأول الذي ذكره البيضاوي والثالث هو المرجوح المتكلف على أيّة حالٍ.

١-٥-البقرة/ ١٧٧: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَن آمَنَ بِاللَّهِ... وَالْمُؤْمِنُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالصَّرَاءِ﴾

لم يعطف (الصَّابِرِينَ) على (مَن آمَنَ) في (وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَن آمَنَ) كما قال البيضاوي: «نصبه على المدح ولم يعطف لفضل الصبر على سائر الأعمال.» (البيضاوي، ١٩٩٣، ج ١: ١٢١) ويكون فضل الصبر من وجهين كما قال الراغب: «ولما كان الصبر من وجه مبدأ الفضائل ومن وجه جامعاً للفضائل إذ لا فضيلة إلا وللصبر فيها أثر بليغ، غيّر إعرابه تنبيهاً على هذا المقصد.» (الراغب الأصفهاني، ١٩٩٩، ج ١: ٣٧٨) فهو من قبيل قطع الصفة للمدح؛ وقد أشار البالكلي إلى أنّ (الواو) ينافي القطع للمدح؛ وقال: «قد يقال قطع الصفة بالنصب للمدح لا يلائم دخول الواو.» (البالكلي، ١٣٩٤: ٢٧) ولعلّ قائل هذا القول أراد من القطع الفصل المقابل للعطف وظاهر كلام النُّحاة يدلُّ على أنّ المراد من القطع هو الانتقال من إعراب إلى آخر؛ قال أبو حيان في تفسيره: «انتصب والصَّابِرِينَ على المدح والقطع إلى الرفع أو النصب في صفات المدح والذم والتَّرحم وعطف الصِّفَات بعضها على بعض مذكور في علم النحو.» (أبو حيان، ١٩٩٣، ج ٢: ١٠؛ أيضاً ينظر: الطبرسي، ١٩٨٨، ج ١: ٤٧٥) فهذا القول صريح في

أنَّ القطع حاصلٌ مع أنَّ بعض الصِّفات معطوف على بعض. ولعلَّ البالكلي أشار إلى ضعف هذا الإشكال بقوله: (قد يقال).

ثم أتى البالكلي بوجهين آخرين في تفسير الآية وقال: «والذي يظهر لي أنَّ الواو بمعنى (مع) مفعول معه ل (عاهدوا) ليدلَّ على أنَّ الوفاء بالعهد إمَّا يكون ممدوحاً مطلقاً إذا كان مع المسلمين الذين عبَّر عنهم بالصَّابرين، أو (الصَّابرين) عطفتُ على (البرِّ) والجملةتان بعده خبر بالنِّسبة إليه. « (البالكلي، ١٣٩٤: ٢٧) فعلى الوجه الأوَّل يكون التَّقدير: (والموفون بعهدهم إذا عاهدوا مع الصَّابرين في البأساء والضَّراء...) وهذا بعيد؛ لأنَّه وإن وافق سياق القرآن العامَّ في الحديث عن الوفاء بالعهد، لكنَّه لا يوافق سياق الآية بخصوصها وعلى الوجه الثاني كان (والموفون بعهدهم) معطوفاً على (البرِّ) في (ولكنَّ البرِّ) و يكون التقدير (ولكنَّ الصَّابرين في البأساء والضَّراء وحينَ البأس أولئك الذين صدقوا وأولئك هم المتَّقون)، فأولئك وأولئك خبراه ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة أي العطف على معمولي (لكنَّ). وهذا التَّأويل لا يوافق سياق الآية لأنَّ (لكنَّ) للاستدراك وما يستدرك إمَّا هو من جنس ما ينفي، فما يعطف على المستدرك لا يحسن أن يكون من غير جنسه نظراً إلى رعاية المناسبة بين المتعاطفين.

## ٢-المباحث البلاغية

أكثر ما ذكره البالكلي في حاشيته من الجوانب البلاغية، يتعلق بفني المعاني والبيان والقضايا المتعلقة بفن البديع قليلة جداً. أمَّا في سورة البقرة فيبدو أنَّ البالكلي لم يتعرَّض للبديع أصلاً. وهاهنا نتحدث عن المباحث البلاغية المذكورة في الحاشية حسب ترتيب الآيات.

### ٢-١-البقرة/٧: ﴿حَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةً﴾

قال الرَّاعِب: «الختم والطبع يقال على وجهين: مصدر ختمتُ وطبعْتُ وهو تأثير الشَّيء كنقش الخاتم والطابع والثَّاني: الأثر الحاصل من النقش ويتجوَّز بذلك تارة في الاستيثاق من الشَّيء والمنع منه اعتباراً بما يحصل من المنع بالختم على الكتب والأبواب، نحو: ﴿حَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ (البقرة/٧)...» (الأصفهاني، ١٤٣٧: ٢٧٤-٢٧٥) فقولُه صريح في أنَّ أمثال هذه الآية مجازٌ لاحقيقةً وهو «إشارة إلى ما أجرى الله به العادة أنَّ الإنسان إذا تناهى في اعتقاد باطل أو ارتكاب محظور- ولا يكون منه تلقُّت بوجه إلى الحقِّ- يورثه ذلك هيئةً تمرَّنه على استحسان المعاصي وكأَمَّا يَحْتَم بذلك على قلبه. « (نفسه

المصدر) وكذلك الحال في الغشاوة وهي ما يغطى به الشيء. (نفسه المصدر: ٦٠٧).  
 والزحشريُّ عدَّ الآية من قبيل المجاز وقال: «لا ختم ولا تغشية ثمَّ على الحقيقة وإنما هو من باب  
 المجاز ويحتمل أن يكون من كِلا نوعيه وهما الاستعارة و التمثيل. » (الزحشري، ٢٠٠٩: ٤١) والظاهر من  
 كلامه أن يكون مراده بالاستعارة المكنية وإن صحَّ أن يكون من الاستعارة التَّبعية. أمَّا مراده بالتمثيل  
 فهو الاستعارة التَّمثيلية كما قال السَّعد التَّنَازليُّ «أما وجه التَّمثيل فهو أن يشبَّه حال القلوب والأسماع  
 والأبصار بحال أشياء مخلوقة للانتفاع بها مع المنع عن ذلك بطريق الختم والتَّغطية ثم استعمل في المشبَّه  
 اللفظ الدالُّ على المشبَّه به. » (أبو موسى، ١٩٨٨: ٤٩٥) وتبع البيضاويُّ الرَّاعب والزمخشريُّ وعدَّ الختم  
 والتغشية استعارة وقال: «ولا ختم ولا تغشية على الحقيقة وإنما المراد بما أن يُحدث في نفوسهم هيئةً  
 تمزِّجهم على استحباب الكفر والمعاصي واستقباح الإيمان والطَّاعات بسبب غيِّهم وانحماهم في التقليد  
 وإعراضهم عن النَّظر الصحيح فتجعل قلوبهم بحيث لا ينفذ فيها الحقُّ وأسماعهم تعاف استماعه فتصير  
 كأثما مستوثق منها بالختم وأبصارهم لا تجتلي الآيات المنصوبة لهم في الأنفس والآفاق كما تجتليها أعين  
 المستبصرين فتصير كأثما غطي عليها وصبل بينها وبين الأبصار وسمَّاه على الاستعارة ختمًا وتغشية. »  
 (البيضاوي، ١٩٩٨، ج ١: ٤٢).

وأعرض البالكيُّ عن رأي البيضاوي في الآية الكريمة وادَّعى أنَّ الختم والتغشية حقيقتان: «بل هما  
 موجودان حقيقةً لكن لا يراهما إلَّا من انجلى عين قلبه. وتحقيق ذلك أنَّ الأعمال الحسنة أصلًا وفرعًا  
 يحصل منها أنوار هي أجسام لطيفة مضيئة والسيئة كذلك يحصل منها ظلمات هي أجسام كثيفة كدرة  
 مظلمة تعتري القلب، كما يدلُّ لذلك مثلُ قوله تعالى: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى  
 النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أُولِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُمْ مِنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ﴾ (البقرة/٢٥٧). فتلك الظُّلمات  
 إذا بلغت الغاية بحيث لا تزال، تسمَّى غطاءً وختمًا وطبعًا وغشاوة وقسوة إلى غير ذلك. » (البالكي،  
 ١٣٩٤: ١٥) وقوله هاهنا قريب من تفسير أهل الظَّاهر في أمثال هذه الآية الكريمة فإنَّهم يحملون  
 الألفاظ على حقيقتها؛ قال الألويسيُّ: «وحمل الظَّاهريون الختم والتَّغشية على حقيقتيهما وفوضوا الكيفيَّة  
 إلى علم من لا كيفيَّة له - سبحانه - وروي عن مجاهد أنه قال: إذا أذنب العبد ضَمَّ من القلب هكذا -  
 وضَمَّ الخنصر - ثم إذا أذنب ضَمَّ هكذا - وضَمَّ البنصر - وهكذا إلى الإبهام ثم قال وهذا هو الختم  
 والطبع والرَّين وهو عندي غير معقول. » (الألويسي، ١٣٥٣، ج ١: ١٣٢؛ أيضًا بنظر: الطرسي، ١٩٨٨، ج ١:  
 ١٣٠-١٣١؛ الطوسي، لا تا، ج ١: ٦٣) أمَّا ما ذكره البالكيُّ في تفسير هذه الآية وإن كان قريباً من رأي

أهل الظاهر فهو لا يوافق اللُّغة، فإنَّ تلك الظُّلمات إذا بلغت الغاية لا تسمَّى في اللُّغة ختماً ولا غشاوة، فإن سُمِّيت بهما وما شابههما تكون مجازاً واستعارة لا محالة.

ثم أشار البالكليُّ إلى قضية بلاغية أخرى وهي تغيير النِّظْم في الآية؛ فبالنسبة إلى القلب والسَّمْع قال تعالى: ﴿حَتَّمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ﴾، أمَّا بالنِّسبة إلى الأبصار فقال: ﴿وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾؛ قال البالكليُّ في بيان هذه القضية: «القلب لا يدرك حقيقة الشيء غالباً إلا بمزيد دقة ولا حقيقة المسموع إلا بمزيد التَّفَكُّر فيه وأمَّا المبصرات فلكثرتها ووضوح دلالتها على وجوده تعالى وصفاته كان من حقِّ البشر أن لا يغفل عنها بل يصل إليها بسرعة ولذلك غيَّر في ﴿وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾ النَّظْم. « (البالكلي، ١٣٩٤: ١٥) فكأنَّه بتقدمه الجار والمجرور شَوَّقَ المخاطب إلى استماع المسند إليه وفيه نوع من العجب كما يدل عليه التنكير (غشاوة)، وكأنَّه قال: المبصرات المحيطة بالإنسان بلغت نهاية الوضوح والدلالة بحيث تُرى بأدنى التفات، فعجيب كيف لا يُبصرها الإنسان بل يجحدها؟! فلا بدَّ أن يكون بينها وبينه نوعٌ من الأغطية غير ما يتعارفه الناس ليحول بينه وبين هذه الأدلة الواضحة ووضوح الشمس في كبد السماء! ويذكر البيضاويُّ تبعاً للزمخشريِّ وجوهاً ثلاثة لتوحيد السَّمْع في ﴿وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ﴾؛ فهو إمَّا للأمن من اللُّبس وإمَّا لأن السَّمْع مصدر والمصادر لا تجمع فلمَّح الأصل وإمَّا بتقدير مضافٍ محذوفٍ مثل (وعلى حواسِّ سمعهم) (ينظر: الزمخشري، ٢٠٠٩: ٤٣؛ البيضاوي، ١٩٩٨، ج ١: ٤٣). وزاد البالكليُّ وجهاً آخر ورَّجَّحه على الوجوه المذكورة وقال: «الأولى عندي أن يقال: وحَّده إشارة إلى أنَّ طريق العلم بالمسموعات الدينية واحدٌ هو ما جاء من عنده تعالى كتاباً أو سنة أو اجتهاداً منهما ولا يجوز تحطُّيه وأمَّا المبصرات والمعقولات فلكلِّ أن يجعل واحداً دليلاً له. « (البالكلي، ١٣٩٤: ١٥) فما ذكره البالكليُّ أنسب بعلم المعاني ممَّا ذكره، لأنَّ في الإتيان بالكلمة بصيغة المفرد على هذا التَّأويل قضية بلاغية ظاهرة ولم ينحصر الأمر في دائرة النَّحو واللُّغة.

## ٢-٢-٤٩: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ﴾

و (إذ) في هذه الآية عطفٌ على (نعمتي) في ﴿اذكروا نعمتي﴾ (البقرة/٤٠) (ينظر: البيضاوي، ١٩٩٨، ج ١: ٧٩).

ذكر البالكلي في تفسير هذه الآية سؤالاً من العزِّ بن عبدالسلام وهو من أماليه قال: «ذكر الأزمنة في مثل قوله تعالى: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ﴾، ﴿وَإِذْ وَاغْدَنَا﴾ وغير ذلك من المواضع التي حصل فيها الامتنان بالنعم

بجعل الممتن به نفس الزمان ومثله من قال من العرب:

أَنسَيْتَ يَوْمَ عَكَظٍ إِذْ لَأَقْتِنِي نَحْتِ الْعُجَاجِ وَلَمْ يَشَقَّ غُبَارِي

والمراد ما وقع في اليوم لا نفس اليوم، ما فائدة ذلك؟ ولو ذكر النعم فقط استقل المعنى. « (الهيتمي، ١٣٠٧: ١٨٣؛ البالكي، ١٣٩٤: ٢١).

وأجاب البالكي بقوله: «جرت العادة بأنه إذا أزال شخص عن آخر في زمان محناً ونقماً كثيرة وأقام بعد تلك الإزالة منحاً ونعماً جليلاً عدّها مما يورث الإطالة، فإذا ذكر واحداً من تلك النعم أو إزالة واحدٍ من تلك النعم لم يفد الامتنان عليه بإزالة جميع ما أزال وبإعطاء جميع ما أعطى؛ فيذكره بإضافة الزمان إلى بعضٍ من تلك النعم أو من تلك الإزالات مع قصد استحضر السامع جميع ما أزيل من المحن وكلّ ما أعطى من المنح، فيقول: اذكر يوم فعلتُ معك كذا ليفيد الاشتياق عليه جميع ما ذكر بأوجز عبارة وأدنى إشارة وتلك الآيات والشعر المذكور من هذا القبيل، إذ لو قال: واذكروا تنجيتنا إيتاكم من آل فرعون، لم يفد استحضر غيرها من النعم وبقية إزالات النعم ولو عدّها لتحتاج إلى تسويد أوراق كثيرة؛ فأضاف (إذ) إلى (نجيناكم) المشتمل على واحدٍ من إزالات النعم وواحدٍ من النعم ليستحضروا جميع ما في هذا الزمان ويتم الامتنان. فالزمان وإن لم يكن بنفسه ممتناً به لكنّه ذكره لهذه الفائدة الجليلة العظيمة. « (البالكي، ١٣٩٤: ٢١) وهذا الجواب بسؤاله مأخوذ من الفتاوى الحديثية لابن الحجر الهيتمي وإن لم يذكر البالكي المصدر ولكن بقدر من التصرف؛ فقد أشار الهيتمي إلى بلاغة هذه الإضافة وأجاب عن السؤال إجمالاً وتفصيلاً وخلصته أنّ مجرد ذكر النعم لا يفيد أضدادها بخلاف ما إذا ذكر الزمان وأضيف إلى تلك النعم فحينئذ يفيد الأضداد وذلك أدعى إلى الشكر وإلى عدم مخالفة المنعم في شيء من أوامره ونواهيه (ينظر: الهيتمي، ١٣٠٧: ١٨٣). ففي أمثال هذه الآية إيجاز بليغ لا يحصل إلا بإضافة الزمان إلى ما وقع فيه ولهذا قال الهيتمي: «وبما تقرر علم أن قول العزّ: لو دُكرت النعم فقط استقلّ المعنى، فيه نظر؛ لأنّ المعنى المقصود الذي قرّناه لا يحصل كماله بمجرد ذكر النعم فقط بل بذكر زمنها. ولعله أراد المعنى أصله لكنّه غير مُجِدِّ لأنّ جزالة معاني القرآن وبداعة أساليبه تقتضي رعاية أبلغ المراتب وأسنى المطالب وهذا من أسباب إعجازه التي لم يصل إلى أدنى مراتبها غيره. « (نفسه المصدر) ثم يقول الهيتمي إنّه لم ير من ثبّه على شيء من هذا الجواب (نفسه المصدر). وبالكي أخذ الجواب عن الهيتمي ولكنّه اختصر، فإنه وإن أشار إلى تمام الامتنان لم يشير إلى ما يلزمه من كون ذلك أدعى إلى مزيد الشكر على الإنسان والخضوع لموليه ومُسديه وإلى الاعتراف به وإلى عدم مخالفة

المنعم في شيء من أوامره ونواهيته كما أشار إليه الهيثمي في جوابه التفصيلي.

### ٢-٣-البقرة/١٧١ ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً﴾

تبع البيضاوي في تفسير هذه الآية الزمخشري؛ إجماعاً قالاً: لا بد من تقدير مضافٍ محذوفٍ في هذا التمثيل إما من طرف المشبه أو من طرف المشبه به ويكون التقدير: (مثلُ داعي الذين كفروا كمثل الذي ينعق) أو (مثلُ الذين كفروا كمثل بهائم الذي ينعق). والمعنى أن الكفرة لانهم كهم في التقليد لا يُلقون أذهانهم إلى ما يتلى عليهم ولا يتأملون فيما يقر معهم؛ فهم في ذلك كالبهائم التي ينعق عليها فتسمع الصوت ولا تعرف مغزاه وتحسُّ بالنداء ولا تفهم معناه (البيضاوي، ١٩٩٨، ج ١: ١١٩، والزمخشري، ٢٠٠٩: ١٨٧) وهذا التأويل يحتاج إلى التقدير كما قدمنا. ثم أتيا -أي الزمخشري والبيضاوي- بوجهين آخرين وقالوا -والعبارة للبيضاوي- «وقيل هو تمثيلهم في اتباع آبائهم على ظاهر حالهم جاهلين بحقيقتها بالبهائم التي تسمع الصوت ولا تفهم ما تحته أو تمثيلهم في دعائهم الأصنام بالتألق في نعقه وهو التصويت على البهائم. « (البيضاوي، ١٩٩٨، ج ١: ١١٩) والوجه الأول لا يحتاج إلى التقدير، أما الثاني فلا يحتاج إليه أيضاً ولكن لا يساعده قوله: (إلا دعاءً ونداءً)؛ لأنَّ الأصنام لا تسمع إلا أن يجعل ذلك من باب التمثيل المركب. (نفس المصدر) وأتى الزمخشري بوجه آخر وقال: «و يجوز أن يراد به (ما لا يسمع) الأصمُّ الأصلح الذي لا يسمع من كلام الرافع صوته بكلامه إلا النداء والتصويت لا غير من غير فهم للحروف. « (الزمخشري، ٢٠٠٩: ١٨٧).

وتقدير المضاف من أحد الجانبين إنما يحتاج إليه إذا جعل الكلام من باب التشبيه المفروق، أما إذا جعل من باب التشبيه المركب التمثيلي فلا يحتاج إلى التقدير كما رأينا في الوجهين الآخرين وقد صرح به البيضاوي بقوله: إلا أن يجعل ذلك من باب التمثيل المركب. (ينظر: البيضاوي، ١٩٩٨، ج ١: ١١٩؛ شيخ زاده، ١٩٩٩، ج ٢: ٤١٩؛ الطوسي، لا تا، ج ٢: ٧٧-٧٩).

أما البالكلي فقد جعله من باب التشبيه المركب التمثيلي وأوله بحيث لا يحتاج فيه إلى تقديرٍ لا من جانب المشبه ولا من جانب المشبه به؛ فقال: «الذي ظهر لي وحررتة مراراً قبل مطالعة هذا التفسير، أنَّ معنى الآية الشريفة أن صفة الكفرة في محاوراتهم ومذاكراتهم كصفة البهائم العجم في أنَّ بعضاً منها ينعق على بعضٍ لا يسمع إلا دعاءً ونداءً؛ فقوله: (ومثل الذين كفروا)، أي: صفة المتخاطبين منهم مخاطبهم (بالكسر) ومخاطبهم، سواء الرؤساء مع الأتباع أو بالعكس أو غيرهم مع غيرهم منهم، (كمثل

الذي ينعق) أي كحال الشخص الذي يصوت بأصوات لا معانٍ لها كنهيق الحمام وصهيل الفرس فهذا مثل المخاطبين منهم (بالكسر)؛ (بما لا يسمع إلا دعاء ونداء) صلّة (ينعق) والباء بمعنى (على) أي: يتلفظ بما لا معنى له على من لا يعلم حقيقة اللفظ ولا معناه وإنما هو يسمع صوتاً فهذا صفة السامع. والحاصل أن القسوة وظلمات الكفر استولت على ألسنتهم وآذانهم فلا يقدرّون على التلّفظ بالحقّ الدّيني أو سماعه. فهُم في فُهم الحقّ والنطق به كالبهائم ويلزم أن لا يفهموه أيضاً من النَّبي وأصحابه -عليه وعليهم السّلام- كما يصرّح به (صُمُّ بُكْمٌ). « (البالكي، ١٣٩٤: ٢٧).

والظاهر أن الذي ذكره في تفسير الآية أبلغ؛ لأنه جعله من باب التشبيه التمثيلي ولا يحتاج إلى تقدير شيء، لأنّ الأصل عدم الحذف، على أنّه لا يكون فيه الإظهار في مقام الإضمار كما يكون في تقدير (مثل الذين كفروا كبهائم الذي ينعق بما لا يسمع)، فإنّ (ما لا يسمع) هو نفس البهائم في هذا التقدير. أيضاً في هذا التقدير، (الذي ينعق) ناظرٌ إلى الدّاعي وهو غير مراد رأساً لأنه شبه الذين كفروا بالبهائم فقط. ففيه كما قال البالكيّ الاتيان بما لا يجب أن يأتي وعدم الاتيان بالواجب (نفسه المصدر).

## ٢-٤-البقرة/ ١٨٨ ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالِكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾

القضية هاهنا تتعلق بأحوال متعلّقات الفعل من علم المعاني، فالفعل نُسب إلى ضمير الجمع (لا تأكلوا)، ولم ينسب إلى الفاعل المفرد (لا يأكل بعضكم...); قال البيضاويّ تبعاً للزمخشريّ: «أي: ولا يأكل بعضكم مال بعض بالوجه الذي لم يُحجّه الله تعالى. « (البيضاوي، ١٩٩٨، ج ١: ١٢٧؛ الزمخشري، ٢٠٠٩: ١١٦؛ الطبرسي، ١٤٢٣، ج ١: ١٨٧) ثم قالوا في تفسير قوله تعالى ﴿وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ﴾: «عطف على المنهبيّ أو نصب بإضمار أن.» (البيضاوي، ١٩٩٨، ج ١: ١٢٧).

وأشار البالكيّ في حاشيته إلى قضية العدول عن (لا يأكل بعضكم مال بعض) إلى ما ذكر في الآية وقال: «ولم يقل الله لا يأكل بعضكم مال بعض مع أنه المراد إشارة إلى أن الناس كرجل واحد، فكأنّ نفس زيد نفس عمرو فلا ينبغي أن يظلم نفسه ومن ثمة ورد في الحديث الصّحيح: لا يؤمن أحدكم حتى يحبّ لأخيه ما يحبّ لنفسه. « (البالكي، ١٣٩٤: ٢٩) وهذه ملاحظة في غاية الجمال ونهاية الدقّة؛ ثم أشار البالكيّ إلى الوجوه المختلفة في أكل أموال الناس بقوله: «ثم قد يتقدّم الأكل على الإدلاء إلى الحُكّام وقد يتأخر كأن يدعي زيد ما عند عمرو زوراً ويقدم عليه شهود زور أو يخلّف

اليمين المردودة فيأخذ منه وقد لا يُدلي به إلى الحكام كالظالم المنتفد يأخذ مال غيره ولا يقتدر أن يشكو عند أحد فضلاً عن الحكام.» (نفسه المصدر) ويرجح أن يكون (ثدلوا) عطفاً ونهياً مستقلاً لا منصوباً بإضمار (أن). (نفسه المصدر) وفي هذه الحالة يكون مختصاً بالوجه الأول، أي: الإدلاء متأخراً عن الأكل؛ تقديره: (لا تأكلوا... ولا ثدلوا...) ومع ذلك يكون قوله: (فريقاً من أموال الناس) إظهاراً موقع الإضمار ولا يظهر له نكته. (نفسه المصدر) أمّا في الوجه الثاني أي عند تأخر الأكل عن الإدلاء فيجوز النصب في (ثدلوا) بإضمار (أن) أيضاً.

ثم يذكر البالكلي تفسيراً آخر لا يحتاج فيه إلى التقدير الذي ذكره المفسّرون ولا يكون فيه الإظهار مكان الإضمار فيقول: «والأولى ما سنع لي قبل مطالعة هذا التفسير أن المراد: لا يأكل بعضكم مال نفسه بإرادة أن ينسب غيره إلى إتلافه ويدلي بحكومته إلى الحكام ليأخذ بدلّه من غيره بشهادة زور أو يمين مردودة.» (نفسه المصدر) وهذا التفسير وإن رجّحه البالكلي ربّما للتخلص من الإظهار في مقام الإضمار أو لتسهيل المعنى وعدم التقدير، يفيد معنى جزئياً فقط ولا يناسب السياق العامّ في القرآن ولا سياق السورة، خصوصاً إذا رأينا أن الآية وقعت بين آياتٍ تتعلق بأحكام الصيام وآيات تتحدّث عن بعض أحكام القتال وبعد ذلك عن الحجّ، فالمناسب للمقام هاهنا ولللهدي القرآني أن يكون المعنى أعمّ. أقول: لم لا يجوز أن يكون (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) أعمّ من أكل بعض مال نفسه ومن أكل مال غيره بالباطل ليدي به إلى الحكام ويأكل فريقاً من أموال الناس بالإثم؟ فكلاهما أكل بالباطل ومنهني عنه وتؤيده آيات كثيرة في القرآن الكريم وأحاديث متعددة منها ما ذكره البيضاوي والزّمخشري في تفسير هذه الآية الشريفة. وحيث أن يكون (فريقاً من أموال الناس) أعمّ أيضاً من ماله نفسه ومال غيره، ذكره في مقام الإضمار تنبيهاً على أن أموال الناس لها حرمة عند الله ولا يجوز أكلها بالباطل ولو كان المال لنفسه.

٢-٥-البقرة/ ٢١٥ ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِللَّوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى

وَالْمَسَاكِينَ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾

تعدّ هذه الآية عند البلاغيين من قبيل تلقّي السائل بغير ما يتطلّب بتنزيل سؤاله منزلة غيره تنبيهاً على أن ذلك الغير هو الأولى بحال ذلك السائل أو المهمّ له وهو نوع من خلاف مقتضى الظاهر (ينظر: التفنازاني، ١٣٨٧: ٢٨٢). ولهذا قال البيضاوي -تبعاً للزّمخشري-: «سئل عن المنفق فأجيب ببيان

المصرف لأنه أهمّ فإنّ اعتداد النّفقة باعتباره ولأنّه كان في سؤال عمرو وإن لم يكن مذكوراً في الآية واقتصر في بيان المنفق على ما تضمنه قوله: ما أنفقتم من خير. « (البيضاوي، ١٩٩٨، ج: ١، ١٣٦؛ أيضاً ينظر: الزمخشري، ٢٠٠٩: ١٢٦؛ الطبرسي، ١٩٨٨، ج: ٢، ٥٤٧) فالمصرّح به في الآية هو السؤال عن المنفق، لكن بني فيها الجواب على بيان المصرف وأجاب عن السؤال المصرّح به ضمناً بقوله: (من خير). ذكر البيضاويّ للعدول عن مقتضى الظاهر هاهنا دليلين: الأوّل أهميّة بيان المصرف والثاني كون السؤال عنه موجوداً في حديث عمرو بن الجموح فـ«عن ابن عبّاس -رضي الله تعالى عنهما- أن عمرو بن الجموح الأنصاريّ كان شيخاً همّاً ذا مال عظيم فقال: يا رسول الله ماذا ننفق من أموالنا وأين نضعها؟ فنزلت. « (نفسه المصدر) والبالغيّ لما أراد أن تكون الآية جواباً عن المنفق والمصرف معاً بحيث يكون كلا الجوابين مصرّحاً به في الآية قدّر في الآية مبتدأين محذوفين؛ ف (ما أنفقتم من خير) خبر لـ (هو) وهو راجع إلى (ماذا) و (فللوالدين) أيضاً خبرٌ محذوفٌ تقديره: (فأقول هو للوالدين). (ينظر: البالغي، ١٣٩٤: ٣٠) وعلى هذا التقدير يكون الجواب عن المنفق صريحاً أيضاً. ولما كان التقدير الأوّل مظنة إشكال هو أن المبتدأ عين الخبر، أجب بالبالغيّ بأنّ المبتدأ مطلق والخبر مبيّن به (الخبر) فلا يكون المبتدأ عين الخبر. (نفسه المصدر) ثم أشار إلى أن الوقف على (خير) حسن على تفسيره؛ أمّا على تفسير البيضاويّ فلا. (نفسه المصدر) ثم يقول: إنّ ما ذكره أوفق بسؤال عمرو بن الجموح -لأنّه سأل عن المنفق والمصرف- فالأولى أن يكون المراد بالآية: (يسألونك عن حال ما يُنفقون قدرًا ومصرفًا)، ليتوافق الآية وما نزلت هي فيه. وما حمل البيضاويّ على ما ذكره إلّا ما زعمه من أن المبتدأ في ذلك التقدير عين الخبر وأنّه ما سمع القراء يقفون على (خير)، بل يصلونه بما بعده! وهذا مدفوع أيضاً بأنهم كثيراً ما يصلون في موضع الوقف (نفسه المصدر) وفي النهاية يقول: إنّ ما ذكره البيضاويّ يضيع فائدة قوله تعالى: (من خير) (نفسه المصدر). وعجيب كيف يدّعي البالغيّ أنّ ما ذكره البيضاويّ يضيع فائدة ذلك القول والبيضاويّ يقول: «واقصر في بيان المنفق على ما تضمنه قوله: ما أنفقتم من خير.» (البيضاوي، ١٩٩٨، ج: ١، ١٣٦) فإنّه صريح في بيان فائدة ذلك القول وهي جواب للسؤال عن المنفق ضمناً. ثم ما ذكره البيضاويّ وكثير من المفسّرين والبلاغيين أيضاً لا يتعارض مع قصّة عمرو بن الجموح وسؤاله، بل التناسب موجود ومشهود؛ فالآية أجابت عن السؤالين، غاية الأمر أنّها بنت الجواب على ما هو الأهمّ وهو بيان المصرف وأجابت عن المنفق ضمناً بقولها: (ما أنفقتم من خير)، على أنّ الأصل هو عدم الحذف في الكلام فليكن (ما أنفقتم) مبتدأ و (فللوالدين) خبره.

٢-٦-البقرة/ ٢٦١ ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ﴾

قال البيضاوي: «أي مثل نفقتهم كمثل حبة أو مثلهم كمثل باذر حبة على حذف المضاف. » (البيضاوي، ١٩٩٨، ج ١: ١٥٧) من أحد الطرفين إتما من المشبه وإتما من المشبه به وهذا حذف لا بد منه في أمثال هذه المواضع عند الزمخشري (٢٠٠٩: ١٤٩) ومعلوم أن ارتكاب الحذف إنما يجب لو كان المقصود تشبيه (الذين ينفقون) بنفس الحبة وليس كذلك، لأن التشبيه المذكور في الآية من قبيل التشبيه المركب الذي لا يعتبر فيه تشبيه المفردات بعضها ببعض إلا أن اعتبار الحذف وإن لم يكن واجباً، أحسن وأولى ليحصل ملاءمة الممثل بالممثل به (شيخ زاده، ١٩٩٩، ج ٢: ٦٤٥).

ويعترض البالكلي على ما قاله البيضاوي بأنه ربما لا يحتاج فيه إلى حذف من أحد الطرفين بل المراد تشبيه المنفقين بالحبة؛ قال: «قد يقال لا حاجة إلى الحذف في شيء من الموضوعين بل الآية رمز إلى أن المنفق لكونه مخلوقه -تعالى- وما أنفق، هو كالحبة في إنباتها، فكما لا منة للحبة على الناس كذلك لا منة للمنفق عليهم، وبالجملة المنفق بالحقيقة هو الله -تعالى- كما أن المنبت هو، إلا أن المنفق له نوع اختيار ليس للحبة. » (البالكلي، ١٣٩٤: ٣٥) ولا يخفى على الناظر ما في هذه الملاحظة من جمال وبلاغة فكما أن إنبات الحبة ليس بحقيقة بل مجاز والمنبت هو الله -تبارك وتعالى- فإنفاق المنفق أيضاً مجاز. والظاهر أن هذا الرمز لا ينافي ما في هذه الآية من التمثيل المركب، فليكن التمثيل موجوداً وليُوحى اللفظ رمزاً إلى ما أشار إليه البالكلي، فالمعاني الجزئية التي يوحىها اللفظ رمزاً ومن بعد لا تمنع من استعمال اللفظ في المعنى الحقيقي أو المجازي حتى نقول أنها تنافيهما، وإذا لم يكن منافاة بين التمثيل والرمز فلا مانع من تقدير المحذوف أيضاً. على أن هذا الرمز يناسب ما في الآيتين التاليتين أشد مناسبة بل يناسب ثلاث آيات فيها تصريح بأن الإنفاق المعتبر ما لا يتبعه صاحبه منناً ولا أذى والرذ الجميل خير من صدقة يتبعها أذى وبأن المن والأذى يبطلان الصدقات قطعاً، فليكن المنفق كالحبة التي تنبت سبع سنابل ولا تمن على أحد: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتَّبَعُونَ مَا أَنْفَقُوا مَنًّا وَلَا أَذَى لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتَّبَعُهَا أَذَى وَاللَّهُ غَنِيٌّ حَلِيمٌ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَبْطُلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى﴾ (البقرة/٢٦٢-٢٦٤).

### النتيجة

يمكن أن نلخص أهم نتائج هذا البحث في ما يلي:

- (١) إنّ البالكيّ في هذه الحاشية يتعرض لكثيرٍ من المباحث اللُّغوية والنَّحوية والبلاغية تبعاً للبيضاويّ، فإنّ تفسيره كما نعلم هو خلاصة الكشّاف وفيه كثيرٌ من القضايا المتعلّقة بهذه العلوم.
- (٢) يشرح البالكيّ العبارات القصيرة المغلقة في تفسير البيضاويّ وإذا رأى في القضية نزاعاً فإنه يحرّر محلّ النزاع وكثيراً ما يبيد برأيه ويخالف البيضاويّ وسائر المفسّرين.
- (٣) إنّ البالكيّ في كثير من الأحيان يزيد على الوجوه المذكورة في تفسير البيضاويّ وجوهاً أخرى ويصرّح أحياناً بأن ما ذكره سنح له من دون أن يراجع سائر التّفاسير.
- (٤) لا يكتفي البالكيّ بالشرح والزيادة فقط بل يتّبع في تفسيره منهجاً استدلالياً حتى يصل إلى ما يرتضيه ويراه صحيحاً وإن خالف في القضية جميع المفسّرين.
- (٥) لا تخلو أقوال البالكيّ في هذه الحاشية من بعض التّكلفات هنا وهناك؛ إمّا لأنّه لم يراجع ما أخذ البيضاويّ في تفسيره أو لأنّه لم يدقّق النّظر كما ينبغي في عبارات البيضاويّ القصيرة جداً. وهذا لا يقلُّ من شأن هذا المفسّر الفاضل الذي أتى بكثير من الآراء الجديدة في هذه الحاشية.

## المصادر

- الألوسي، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود البغدادي (١٣٥٣)، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، ط اوفست، مصر: دار إحياء التراث العربي.
- ابن الأباري، أبو البركات كمال الدين (٢٠٠٢)، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**، تصحيح جودة مبروك، ط ٢، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (١٩٥٢)، **الخصائص**، تصحيح محمد النجار، ط ٢، القاهرة: دار الكتب العلمية.
- ابن عاشور، محمد الطاهر (١٩٨٤)، **التحرير والتنوير**، تونس: الدار التونسية للنشر.
- ابن عصفور الاشبيلي، علي بن مؤمن (١٩٩٨)، **شرح جمل الزجاجي**، تصحيح فواز الشعار، ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن مالك، جمال الدين الطائي (١٩٩٠)، **شرح التسهيل**، تصحيح عبد الرحمن السيد و محمد المختون، ط ١، القاهرة: دار هجر.
- ابن منظور، ابو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (٢٠٠٠)، **لسان العرب**، ط ١، بيروت: دار صادر.
- أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي (١٩٩٣)، **البحر المحييط**، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية.
- أبو موسى، محمد محمد (١٩٨٨)، **البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري وأثرها في الدراسات البلاغية**، ط ٢، القاهرة: دار التضامن.
- البالكلي، محمد باقر المشهور بالمدرس الكردستاني (١٣٧٧)، **جامع الفوائد**، سنندج: انتشارات كردستان.
- \_\_\_\_\_ (١٣٩٤)، **حاشية العلامة البالكلي على تفسير البيضاوي**، ط ١، سنندج: انتشارات كردستان.
- \_\_\_\_\_ (لا تا)، **حقيقة البشر**، دراسة وتحقيق مسعود محمد علي فرج، لا ملك: لا نا.
- البيضاوي، ناصر الدين أبو الخير عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي الشافعي (١٩٩٨)، **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**، إعداد وتقديم محمد عبد الرحمن المؤعشلي، ط ١، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر (١٣٨٧)، **المطول**، صححه وعلق عليه أحمد عزو عنابه، ط ١، قم: دار الكوخ.
- الجرجاني، عبد القاهر (١٩٨٢)، **المقتصد في شرح الإيضاح**، تصحيح كاظم بحر المرجان، ط ١، بغداد: دار الرشيد.
- حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله (لا تا)، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، عني بتصحيحه وطبعه عن نسخة المؤلف محمد شرف الدين يالتقايا و رفعت بيلكه الكيسي، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- الذهبي، محمد حسين (لا تا)، **التفسير والمفسرون**، بيروت: دار الأرقم.
- الرازي، فخر الدين محمد بن عمر (١٩٨١)، **تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب**، ط ١، بيروت: دار الفكر.
- الراغب الأصفهاني، ابوالقاسم الحسين بن محمد (١٤٣٧)، **مفردات ألفاظ القرآن**، تحقيق صفوان عدنان داوودي، ط ٧، قم: ذوي القربى.
- \_\_\_\_\_ (١٩٩٩)، **تفسير الراغب الأصفهاني**، تحقيق محمد عبدالعزيز بسبوني، جامعة طنطا: كلية الآداب.
- رضوان، هادي (١٣٩٦)، **دراسة نقدية للاستعارة المكنية عند البالكلي**، **مجلة الأدب العربي**، العدد ١، المجلد ٩، صص ١٧٣-١٨٩.
- روحاني، بابا مردوخ (١٣٩٠)، **تاريخ مشاهير كرد**، ج ٣، طهران: سروش.
- الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الخوارزمي (٢٠٠٩)، **تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، اعتنى به وخرج أحاديثه وعلق عليه خليل مأمون شيخا، ط ٣، بيروت: دار المعرفة.

سيبويه، عمرو بن عثمان (١٩٨٨)، الكتاب، تصحيح عبد السلام هارون، ط٣، القاهرة: مكتبة الخانجي.  
شيخ زاده، مُجَدِّد بن مصلح الدين مصطفى القوجوي الحنفي (١٩٩٩)، حاشية شيخ زاده على تفسير البيضاوي، ضبطه وصححه  
وخرج آياته مُجَدِّد عبد القادر شاهين، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية.  
الطبرسي، أبو علي الفضل بن الحسن (١٩٨٨)، مجمع البيان في تفسير القرآن، تصحيح وتعليق السيد هاشم الرسولي المحلاني  
والسيد فضل الله اليزدي الطباطبائي، ط٢، بيروت: دار المعرفة.

\_\_\_\_\_ (١٤٢٣)، تفسير جوامع الجامع، ط٢، قم: مؤسسة النشر الإسلامي.  
الطوسي، شيخ الطائفة أبو جعفر مُجَدِّد بن الحسن (لا تا)، التبيان في تفسير القرآن، قدم له الشيخ آقا بزرك الطهراني، بيروت: دار  
إحياء التراث العربي.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد (١٤١٤)، كتاب العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي. ط١. قم: اسوه.  
الفيروز آبادي، مجد الدين مُجَدِّد بن يعقوب (٢٠١٠)، القاموس المحيظ، مراجعة وإشراف مُجَدِّد الاسكندراني، بيروت: دار الكتاب  
العربي.

المدرس، عبد الكريم. (١٩٨٣)، علماؤنا في خدمة العلم والدين، بغداد: دار الحرية.  
الهيتمي، شهاب الدين أحمد بن حجر المكي (١٣٠٧)، الفتاوى الحديبية، مصر: المطبعة الميمنية.

## روش تفسیری شیخ محمدباقر بالکی در حاشیه‌اش بر تفسیر بیضاوی (مطالعه موردی مباحث لغوی، نحوی و بلاغی در سوره بقره)

هادی رضوان\*

دانشیار گروه زبان و ادبیات عربی دانشگاه کردستان

### چکیده

شیخ محمدباقر بالکی از عالمان بزرگ کرد در قرن چهاردهم هجری به شمار می‌آید که رساله‌ها، شرح‌ها و حاشیه‌های متعددی در علوم و معارف اسلامی نوشته‌است. از مهم‌ترین آثار ارزشمند او، حاشیه مشهور او بر تفسیر قاضی ناصرالدین بیضاوی است که در واقع بر جایگاه بلند شیخ در تفسیر قرآن دلالت دارد. بالکی بسیاری از مسائل دقیق و مباحث ارزشمند را در این حاشیه گنجانده‌است. این پژوهش روش تفسیری بالکی را در این اثر مهم در سوره بقره بررسی می‌کند. نویسنده علاوه بر اشاره به اهم منابع مورد استفاده بالکی در این حاشیه، به بررسی رویکرد او در علوم لغوی، نحوی و بلاغی می‌پردازد. بالکی در این اثر به خوبی موارد محل نزاع را بیان می‌کند و سخن بیضاوی را به تفصیل و با دقت تمام شرح می‌دهد. او در هر آیه، آرای مختلف تفسیری را نقد و بررسی می‌کند و گاه با نظر مفسران و از جمله بیضاوی موافقت و گاه مخالفت می‌نماید. بالکی پیوسته در این اثر استقلال خود را حفظ می‌کند و با روشی علمی و استدلالی می‌کوشد تا در هر مسئله‌ای نظر درست را برگزیند. بالکی به صراحت می‌گوید که مهم نیست آیا نظرش موافق نظر دیگر مفسران است یا خیر؛ آنچه در این حاشیه جالب به نظر می‌رسد آن است که برخلاف عادت عالمان متأخر، بالکی بیشتر از آنکه شارح و حاشیه‌نویس باشد یک مفسر است. این پژوهش با روش توصیفی - تحلیلی مهم‌ترین آرای بالکی را در تفسیر این دو سوره بررسی می‌کند.

**کلیدواژه‌ها:** بالکی؛ حاشیه بر تفسیر بیضاوی؛ سوره بقره؛ تفسیر؛ نحو؛ لغت؛ بلاغت.